

موقف الطلبة المصريين من حريق القاهرة عام ١٩٥٢

بحث مستل لطالب الدكتوراه

(مازن مهدي عبد الرحمن الشمري)

باشراف أ.م.د.حسين علي عبد الحسين

ملخص البحث:

في ظهيرة يوم ٢٦ كانون الثاني (يناير) عام ١٩٥٢ تعرضت القاهرة لحريق، وكان ذلك بداية لتدهور كامل في مصر، ونهاية الكفاح المسلح، لذا فقد حاولت معه الرجعية ان تستعيد زمام المبادرة، وأن تعيد أحكام قبضتها على مقدرات مصر واستغلال إمكاناتها.

لم يكن حريق القاهرة مجرد نهاية لانتفاضة شعبية عارمة، خاضت ولأول مرة في تاريخ مصر الحديث أسلوب الكفاح الشعبي المسلح ضد الاحتلال، وإنما كان بداية لتطورات لاحقة غيرت وبشكل كامل مستقبل مصر، فكانت بداية لقيام لثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢.

والسؤال هنا هل الطلبة هم المسؤولين عن حريق القاهرة؟ وان لم يكن كذلك ما هو موقفهم من الحريق؟ ويبدو ان تحديد تلك المسؤولية أمراً صعباً ولكن ليس مستحيلاً، وبعد مناقشة كل الجوانب، والقاء نظرة حول كل من تحوم حوله الشبهات، حتى استطعنا الوصول إلى غايتنا وان لم تكن دقيقة وحاسمة بشكل نهائي.

يمكن القول ان كل الشواهد والقرائن تدین بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية والملك فاروق وبعض الزعماء إدانة كاملة في تدبيرهم لحريق القاهرة في المرتبة الأولى، فهم أول المستفيدين من ذلك للقضاء على حركة المقاومة الفدائية في منطقة قناة السويس، فضلاً عن ذلك أراد البريطانيون الانتقام من حكومة الوفد التي اقدمت على الغاء معاهدة عام ١٩٣٦ واتفاقيتي السودان عام ١٨٩٩.

اما الطلبة فهم براء من حادث حريق القاهرة، ولم يكن لهم أي دور سوى المظاهرات السلمية التي عدت بداية حريق القاهرة، والتي انتهزت فرصة لتدبير تلك المؤامرة الدنيئة من قبل المخابرات البريطانية والملك فاروق.

أخذت الأوضاع السياسية في مصر بالتدهور وبشكل سريع، وبدأت الحكومة الوفدية تفقد زمام الأمور يوماً بعد يوم، لاسيما بعد أن حددت الحكومة المصرية يوم ٢٦ كانون الثاني (يناير) عام ١٩٥٢ موعداً لقطع العلاقات الدبلوماسية نهائياً مع بريطانيا والدخول بمعاهدة صداقة مع الاتحاد السوفيتي (سابقاً)، رد على اعتداءات البريطانيين على الأهالي ورجال الشرطة في الإسماعيلية^(١).

منذ الغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتي السودان لعام ١٨٩٩، عدت بريطانيا أن حكومة الوفد غير مرغوب فيها وعملت على التخلص منها بأي ثمن، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فأن الملك فاروق اعتقد -سواء كان مصيباً أو مخطئاً- بأن عرشه مهدد، لاسيما بعد تصاعد وتيرة العمليات الفدائية ضد البريطانيين في منطقة القناة، واستناداً إلى ذلك قرر (أرسكين) قائد القوات البريطانية اتخاذ خطوات قاسية لمواجهة الموقف، ورأى ان يهاجم بلوكات النظام عدوهم اللدود^(٢).

وفي ٢٥ كانون الثاني (يناير) عام ١٩٥٢ تقدمت قوات ضخمة من الجيش البريطاني وبمساندة الدبابات والمصفحات ومزودة بمدافع الميدان وقامت بمحاصرة مبنى محافظة الإسماعيلية ومعسكرات بلوكات النظام، وعد ذلك الحصار إيذاناً بأن حادثاً جليلاً على وشك الوقوع^(٣)، إذ طلب (البريجادير أكسهام Sir Al Berejadir Axham) قائد القوات البريطانية بمنطقة الإسماعيلية مقابلة ضابط الاتصال المصري البكباشي (شريف العبد) وسلمه إنذاراً طالباً فيه تسليم جميع أسلحة رجال الشرطة من بلوكات النظام وإجلائها عن المدن في ظرف ساعتين وإلا سيتم هدم دار المحافظة والثكنات على من فيها، ولكن قائد بلوكات النظام (اللواء أحمد رائف) رفض التسليم، وذلك بعد التصريح لهم من وزير الداخلية (فؤاد سراج الدين) بالدفاع وعدم التسليم ومقاومة أي اعتداء يقع على دار المحافظة أو على ثكنات بلوكات النظام أو الأهالي، وهو موقف مشرف يحسب لوزير الداخلية واللواء قائد بلوكات النظام، وأثر ذلك اندلعت بين الطرفين معركة غير متكافئة، وكانت نتيجتها معروفة سلفاً، إذ لم يكن من المنطق أن تهزم قوات بلوكات النظام المسلحة بالبنادق القديمة الجيش البريطاني، ولكن الروح الوطنية والفداء جعلت الحياة رخيصة، وجعلت التضحية هي الواجب المقدس، وأن ترفض قوات الشرطة المصرية ان يتسلمهم البريطانيون سوى جثة هامة، على الرغم مما أبداه جنود الشرطة وضباطهم من شجاعة وبسالة جعلتهم مضرب الأمثال في التضحية والفداء، وانتهت المعركة بمذبحة كبيرة ذهب ضحيتها (٥٠) شهيداً وأصيب ما يقارب (٨٠) جريحاً، وأسر البريطانيون ما بقي على قيد الحياة من رجال الشرطة وضباطهم وعلى رأسهم اللواء أحمد رائف، واليوزباشي (مصطفى رفعت)، بينما سقط من القوات البريطانية (٢٠) قتيلاً و(٣٠) جريحاً حسب قول الرافي^(٤).

ولعل لجوء بريطانيا إلى هذا العمل يعد تحرشاً قصد به الإهانة والإذلال وإثبات العجز، وكان موقف وزير الداخلية المصري يرفض التسليم والمقاومة، كان موقفاً ليس له بديل، إذ وضع البريطانيون الحكومة المصرية بين خيارين، أما تعلن الاستسلام والتراجع فتسقط هيبتها، وأما ان تقاوم على الرغم من التفوق البريطاني في العدة والعدد، وأن كانت مقاومتها يائسة. وبالتالي إذا كان الحصار والضرب أنصب عسكرياً على الإسماعيلية، فقد أنصب سياسياً على وزارة الوفد في القاهرة^(٥).

كانت معركة الإسماعيلية من المعارك المهمة في تاريخ المعارك بين القوات البريطانية وبين القوات المصرية سجلت فيها الشرطة المصرية صفحة من صفحات البسالة الخالدة وتركت أثراً لا ينسى من الكراهية ضد المحتل البريطاني.

ما أن وصلت أنباء مجزرة الإسماعيلية إلى القاهرة حتى خرج الشعب المصري إلى الشوارع مطالبين الحكومة بالثأر والانتقام على أن أحداً لم يكن يتوقع أن رد الفعل لهذه الفظائع أن يتحول السخط إلى حرائق تشتعل في شتى ضواحي العاصمة، وتكاد تحرق الأخضر باليابس، ففي يوم ٢٦ كانون الثاني (يناير) عام ١٩٥٢، أضرب الموظفون وتركوا دوائهم، وقرر اتحاد العمال مقاطعة العمل مع المصالح البريطانية، وأضرب عمال مطار القاهرة عن تفرغ أربع طائرات بريطانية أو تزويدها بالوقود وحالوا دون استئنافها للسفر، بل حاولوا إحراقها، لولا نجاح مندوب الداخلية في إقناعهم بأن ذلك العمل لا يصب في مصلحة مصر، فاقتنعوا وعادوا إلى عملهم، واستأنفت الطائرات رحلتها، ومع ذلك لم تتعظ الوزارة بهذا الحادث، ولم تأخذ للأمر عدته^(١)، وخرج طلبة المدارس (الابتدائية والثانوية) من مدارسهم، وخرج جنود بلوكات النظام من ثكناتهم بالعباسية بعدما امتنعوا عن القيام بما كلفوا به من الذهاب إلى المناطق المخصصة لهم لحفظ الأمن بالعاصمة بكامل أسلحتهم وهم في حالة شبه تمرد، واتجهوا إلى حرم جامعة فؤاد الأول (القاهرة)، وكانت حجتهم التي تذرعو بها للقيام بتلك المظاهرة استنكارهم على ما أصاب زملاءهم بالإسماعيلية^(٢).

ومن الجدير بالذكر أنه في مساء اليوم السابق ٢٥ كانون الثاني (يناير) عام ١٩٥٢، عقب وصول أنباء مجزرة الإسماعيلية توجه مدير الأمن العام آنذاك (حسين صبحي) إلى وزير الداخلية (فؤاد سراج الدين)، إذ كان في اجتماع استثنائي لمجلس الوزراء، وقدم مذكرة مكتوبة اقترح عدم استئناف الدراسة صباح يوم (٢٦) كانون الثاني (يناير) عام ١٩٥٢ تحاشياً لوقوع اضطرابات بسبب أحداث الإسماعيلية، ولكن وزير الداخلية لم يأخذ باقتراحه استناداً إلى ما أفضى به وزير المعارف (طه حسين)، الذي كان يرى لا ضرورة لذلك، لاسيما بعد الجهود التي بذلها مع الطلبة، ومع أولياء أمورهم، ومع مدراء المدارس ومدرسيهم، وعن طريق الراديو، داعياً على انتظام الدراسة، ثم أبدى اطمئنانه إلى الحالة^(٣). الأمر الذي يؤكد على أن وزارة الداخلية لم تتخذ الاحتياطات اللازمة لحفظ الأمن والنظام والتحسب لأي ظرف طارئ كما هو المطلوب من أية وزارة داخلية عن أية حكومة، بل بدا

منها الإهمال والتراخي في القيام بواجبها الوطني، والذي كان السبب الجوهرى لاشعال الحرائق فيما بعد.

وفي جامعة فؤاد الأول التحم الجنود مع الطلبة لأول مرة في تاريخيهما، وانضمت لهم جموع الشعب وتبادلوا الرأي، وعقدوا مؤتمراً كبيراً ضم كل الاتجاهات، وتناول الخطباء الكلمات الحماسية التي تعبر عن غضب الشعب وثورته، ورغبته في الانتقام من قوات الاحتلال، ومن اتباع النظام الملكي، ومطالبة الحكومة بالسلاح، واتخاذ الخطوات اللازمة لمواجهة جيوش الاحتلال^(٩)، ثم قرر المجتمعون الخروج من الجامعة في مظاهرة سلمية ذات طابع وطني نقى، واتجهوا إلى مبنى رئاسة مجلس الوزراء هاتفين ومرددن "نريد السلاح"، "لنقاتل في القناة"، "يسقط الخائن محمد حيدر"، وانضم إليهم طلبة الأزهر الذين مروا في مواكب العاصمة^(١٠)، وعند وصول جموع المتظاهرين إلى مبنى رئاسة مجلس الوزراء، طلبوا مقابلة رئيس الوزراء النحاس باشا، ولكن خرج إليهم (عبد الفتاح حسن) وزير الشؤون الاجتماعية المساعد الأيمن لفؤاد سراج الدين)، والقى فيهم خطبة حماسية مشاركاً شعورهم قائلاً: " أن الوفد يرغب في ذلك، ولكن الملك يرفض، وأن اليوم هو يوماً للانتقام، وسنعرض صدورنا لرصاص العدو معكم، بل وفي مقدمتكم، ثم تساءل هل نطلب السلاح من روسيا"، فأجابه المتظاهرون: "نعم، نعم، السلاح من روسيا"، ولم يكتف المتظاهرون بخطاب الوزير البليغ، بل أخذوا يطالبون بالمقاطعة الكاملة لبريطانيا، وإرسال القوات المسلحة المصرية إلى قناة السويس، وعقد معاهدة صداقة مع روسيا، ولم تظهر أية رهبة من الضباط المتظاهرين، بل كانوا يقفون خلفه وقبعاتهم إلى الخلف غير مباليين، ويناقدونه الند للند، واستمرت المناقشات بين الطرفين لمدة ثلاث ساعات^(١١). يبدو أن الهدف من إطالة الخطبة هو محاولة لكسب الوقت حتى يتم اتخاذ الإجراءات المناسبة في مجلس الوزراء حيال قضية بلوكات النظام من جهة، ومن جهة أخرى محاولة لتهدئة المتظاهرين الغاضبين على حكومة الوفد والقصر.

بينما كان الحوار ما يزال دائراً بين الكتل الشعبية الأساس (الجنود والطلبة وبين الوزير في ميدان الأوبرا)، وإذا بالعاصمة تتعرض لأسوأ حادث في تاريخها الحديث والمعاصر، فقد اشتعلت المرافق في كافة انحاءها^(١٢) وكان يوماً أسود على القاهرة، وسمي (بالسبت الأسود)، إذ بدأ الحريق حينما اشتعلت النيران في كازينو (بديعة) في الساعة الحادية عشر والنصف، وكان إشعال النار في ذلك الكازينو نذيراً بمحاكاته في أماكن أخرى من العاصمة، وفي الساعة الواحدة اشتعلت النيران في سينما (ريفولي)، ثم توالى حرق المنشآت الأخرى حتى الساعة الرابعة عصراً وهي مرحلة الحريق الكبرى^(١٣)، إذ نجح المندسون من إشعال نيران

الحرائق في أكثر من (٧٠٠) منشأة ومحمل تجاري وملهى في القاهرة كان معظمها مملوكاً للأجانب^(١٤)، وأسفرت الحرائق عن مقتل ٢٦ شخصاً وإصابة عدد آخر بعاهات مستديمة بلغ ما يقارب (٥٥٢) فراداً^(١٥). والملاحظ ان معظم تلك الأحداث قد جرت بالهجوم على الشركات والمؤسسات والممتلكات البريطانية، وربما كان ذلك العمل مقصوداً وموجهاً ضد السلطات البريطانية والملك حصراً.

في الوقت الذي كانت الحرائق تلتهم العاصمة، كان القرار الأمني والسياسي معطلاً لأن أعضاء الحكومة المصرية كانوا منشغلين بمصالحهم الشخصية، لاسيما وزير الداخلية، إذ كان الملك فاروق قد اختار ذلك اليوم ليقدم مأدبة غداء كبرى لستمائة من قادة الشرطة والجيش احتفالاً بولي العهد الذي رزق به من زوجته الثانية (نريمان)، ولم يمض على ولادته عشرة أيام^(١٦)، ولم يدع أحد من الحكومة "الكل يغني على ليلاه شعب ثائر وملك لاه"، وحينما توالى أبناء الحرائق منذ الصباح لم يجد الملك مبرراً لتأجيل الحفل، ولم يأمر القادة المدعويين بالإسراع إلى مواقعهم وتدارك الكارثة، وحينما تعاضمت النيران والدمار، واستنجد الأهالي، لم يجد وزير الداخلية سوى ان يستنجد بالقائد الأعلى للقوات المسلحة (محمد حيدر) الذي كان على رأس المدعويين في القصر، ولم يستطع ان يصل إليه إلا بعد جهد ويبدو ان الأمر كان مدبراً، ثم أمر بنزول الجيش إلى المدينة، ولكن بعد قوات الأوان^(١٧)، الأمر الذي أعاد إلى الأذهان حريق الإسكندرية أثر نزول قوات الاحتلال قبل أكثر من (٦٠) عاماً^(١٨).

في ظل تطور الأحداث اجتمع مجلس الوزراء مساء يوم الحريق، واتخذ عدداً من القرارات وأعلنت الأحكام العرفية في جميع البلاد، وعين النحاس حاكماً عسكرياً، ووقف الدراسة في الجامعات والأزهر والمعاهد الأخرى إلى أجل غير مسمى، واتخذ الحاكم العسكري عدد من التدابير منها تعيين (عبد الفتاح حسن) رقيباً عاماً، وتعيين المحافظين حكاماً عسكريين في مناطقهم، وفرض حظراً للتجوال في القاهرة وضواحيها من الساعة السادسة مساءً وحتى السادسة صباحاً اعتباراً من (٢٧) كانون الثاني (يناير) عام ١٩٥٢، كما صدر أمراً عسكرياً آخر بمنع التجمهر، وعد كل تجمهر مؤلف من خمسة أشخاص مهدداً للسلم والنظام العام، وعقوبة كل من يشترك فيه بالسجن لمدة سنتين، وعلى كل من يحمل السلاح خمس سنوات^(١٩). وهذا يعني أن على الوطنيين عدم حمل السلاح، وبمعنى

آخر وقف جميع العمليات الفدائية بمنطقة قناة السويس، وتسليم أسلحتهم فوراً، ومفاوضة البريطانيين، وهو الأمر الذي كان يهدف إليه الملك والبريطانيين من وراء حريق القاهرة. على الرغم من الإجراءات التي اتخذها مجلس الوزراء، إلا أن رئيس الوزراء فوجئ في اليوم التالي (٢٧) كانون الثاني بالخطاب الذي طالما تسلمه في كل مرة يتولى فيها السلطة، إذ تقرر إعفائه بعد أن أخفقت حكومته سياسياً في استخلاص حقوق مصر بالمفاوضة، وأمنياً وعسكرياً بإخراج المحتل بالقوة، لاسيما بعد أن تحققت كل الشروط التي اتفق عليها^(٢٠).

ويبدو ان الملك استخدم الوفد في تصفية الحريات والحركات الشعبية ومن ثم إعفائه، وان المستفيد من تلك الإجراءات هم البريطانيون الذين عملوا على الإطاحة بالوفد وتصفية الكفاح المسلح.

بعد هذا الاستعراض الموجز لأحداث حريق القاهرة، والتي هي بالأساس ليست دراسة ذلك الحادث بقدر ما يهم الباحث هنا هو الإجابة على السؤال: هل الطلبة هم المسؤولون عن حريق القاهرة؟ وان لم يكن كذلك ما هو موقفهم من الحريق؟ ولكي نتوصل إلى إجابات تحمل درجة عالية من الصدقية والواقعية كان لابد من تتبع من هم المسؤولين عن الحريق وغايات اندلاعه، ويبدو ان تحديد هذه المسؤولية أمراً صعباً ولكن ليس مستحيلاً، لذا وجب مناقشة كل الجوانب والقاء نظرة حول كل من تحوم حوله الشبهات حتى نستطيع الوصول إلى غايتنا ومن ثم لم تكن دقيقة وحاسمة بشكل نهائي.

لقد أشارت أصابع الاتهام إلى أكثر من جهة مسؤولة عن الحريق وقد تكون بريطانيا هي المسؤولة وحدها أو أنها وضعت يدها في يد القصر لتنفيذ الحريق معاً، وقد يكون المخربين والعامّة من الشعب هم المسؤولون مسؤولية مباشرة، والحكومة الوفدية والشرطة قد يكونان مسؤولين بطريقة غير مباشرة بسبب عدم جديتهم في منع الحريق.

لنبدأ بالقصر وحاشيته، فقد سعى الملك فاروق إلى احداث هذه المأساة، وشارك فيها بطريق مباشر أو غير مباشر، فيذكر أحمد حمروش قائلاً: "أن إقامة مأدبة الغداء التي ضمت (٦٠٠) ضابطاً من قيادات الجيش والشرطة في اليوم والموعّد المحدد لبدء الحريق، وإبقاء الملك لهم شبه محتجزين في القصر أمام موائد الطعام إلى ما بعد الثالثة ظهراً، وبعد أن كانت الحرائق التهمت معظم شوارع القاهرة، ثم ان عدم توجيهه إلى مصطفى نصرت وزير الحربية، وفؤاد سراج الدين وزير الداخلية وهما الوزيران المسؤولان عن المحتقّى به، كان كافياً

للفت نظر الضباط إلى عدم رضا الملك عن الحكومة الوفدية، وهو أمر لا يمكن أن يرتفع فوق الشبهات، لاسيما أنه نفذ في اليوم السابق مباشرة لأكبر الأعمال استفزاز لشعور المصريين وهو معركة الإسماعيلية يوم ٢٥ كانون الثاني، مما يدل على وجود تنسيق مشترك محكم^(٢١).

أما جمال عبد الناصر فيذكر قائلاً: "أن الملك فاروق كان منشغلاً عن كل شيء ولاهياً بمغامراته وصفقاته وولي عهده الذي حمله بين يديه، وأطل به من الشرفة على بعض ضباط الجيش في ظروف حريق القاهرة ليقول لهم إنه يهديه إلى الوطن وبالطبع كان يقصد طبقاً لواقع الحال أن يهدي الوطن إليه^(٢٢). بينما يقول شهدي الشافعي: "كان عجباً حقاً أن يختار الملك هذا اليوم بالذات ليدعو كبار ضباط الجيش والشرطة، وكان عجباً أن يحدد للمقابلة الملكية الساعة الواحدة والنصف، أي بعد اشتعال الحرائق المدبرة بثلاثة أرباع الساعة، وأن يحتشد الضباط إزاء هذه الدعوة في السراي منذ الحادية عشر صباحاً، ولما كان هناك متظاهرون أمام قصر عابدين من العمال والطلبة وبلوكات النظام، ولما رأوا دخان الحريق، وانطلقوا ليروا ما الخبر، فشهدوا الحرائق تشتعل بشكل منظم وبناء على تدبير سابق محكم، وإذا باللوريات تحمل القائمين بأمر الحرائق من أدنى المدينة إلى أقصاها وفي سرعة عجيبة، بينما يقف رجال الشرطة عاجزين، ورجال المطافئ متكاسلين، ويلح وزير الداخلية في نزول الجيش، فلم إلا يحدث إلا بعد الساعة الخامسة، وفي نفس اليوم تم اعتقال (٢٥٠) غالبيتهم من الفدائيين^(٢٣).

واتهم محمد أنيس الملك فاروق بأنه متواطئ مع بريطانيا في تدبير حريق القاهرة قائلاً: "قمع اشتداد حركة الفدائيين المصريين في منطقة قناة السويس، أقدم الملك فاروق على تعيين حافظ عفيفي رئيساً للديوان الملكي، المعروف بإعجابه وصداقته لبريطانيا، كما أقدم على تعيين عبد الفتاح عمرو، وهو المعروف كذلك بميوله لبريطانيا، إذ كان تعيين هؤلاء قبيل الحادث له دلالاته الكبيرة في إيجاد صلة بين القصر وبريطانيا، ومن المعروف أن فؤاد سراج الدين حين ذهب إلى قصر عابدين للاستجداء بقائد الجيش محمد حيدر انتظره فر غرفة رئيس الديوان الملكي حافظ عفيفي، وأثناء انتظاره، سأل الأخير فؤاد سراج الدين هل حقيقة أنكم تتوون قطع علاقة مصر الدبلوماسية ببريطانيا؟ فرد سراج الدين "أليس صحيحاً، من الذي أبلغك بذلك؟ فقال عفيفي: السفير البريطاني^(٢٤). وهنا تتضح الحقيقة ان هنالك صلة قائمة ومستمرة بين الملك وبريطانيا من خلال حافظ عفيفي.

ويؤكد سيرانيان قائلاً: "أن الملك له ضلع كبير في الحرائق، ثم بين بأن هنالك دليلاً قاطعاً في تدبير المؤامرة وهي أن المدعويين في قصر عابدين لاحظوا حالة التوتر والذعر التي كانت تسطير على الملك فاروق، ولم يتوقف عند هذا الحد، بل أمر بإعداد طائرة خاصة يهيئ فيها ما هو ضروري في حالة إذا ما قرر الهروب"^(٢٥)، والسؤال الذي يطرح هنا، إذا لم يكن الملك فاروق مخطط تلك المؤامرة، فلماذا أذن كان متوتراً وينتابه الذعر، وربما يرى الباحث ان ذلك ربما قد يشكل جزء من الحقيقة.

ويؤيد طارق البشري الآراء التي تتهم الملك فاروق بالتخطيط للحريق قائلاً: "لقد تلكأ الملك فاروق بإنزال قوات الجيش لحفظ الأمن والنظام واحتجازه لعدد كبير من الضباط الكبار من الجيش والشرطة، الأمر الذي أعاد للأذهان تشابه الحادثة هذه مع تعامل محمد علي باشا مع خصومه من المماليك عام ١٨١١ واحتجازهم، ومن ثم القضاء عليهم، ويقال ان ما دعا الملك لإنزال الجيش متأخر هو خوفه من أن ينتهز البريطانيون فرصة الفراغ في القاهرة فيتحركون إليها من قناة السويس، وان السفير الأميركي أنذره بأنه سيتدخل لحماية الرعايا الأمريكيين"^(٢٦).

ونظير ذلك أراد الملك فاروق بعد الحريق ان يلقي بالمسؤولية على عاتق خصومة السياسيين، فقد أراد الملك التخلص أولاً من حكومة الوفد ليتخلص من الوضع الثوري في البلاد الذي بدأ يهدد عرشه، وهذا الأمر أكده حافظ عفيفي في شهادته أمام محكمة الثورة فيما بعد بأن "الملك كان يتعجل التخلص من حكومة الوفد وأنه كان ينصحه بأن لا يفعل ذلك إلا لسبب قوي حتى حدث حريق القاهرة"^(٢٧)، ولكن من جانب آخر ذكر الراجحي الذي كان معارضاً لحكومة الوفد ان حريق القاهرة كان من عمل "العناصر المندسة من الشعب"، وهو "عمل محلي صرف وأهلي صرف"، الأمر الذي جعله يواجه اتهامه لحكومة الوفد منتقداً إياها بإهمالها القيام بأول واجباتها هو المحافظة على الأمن والنظام"^(٢٨) ومحاولاً تبرئة ساحة الملك والبريطانيين أيضاً، وربما ان الراجحي كان يقصد بقية الأحزاب الأخرى مثل الحزب الاشتراكي وزعيمه أحمد حسين، وهي التهمة نفسها التي ألصقها الملك فاروق بالحزب الاشتراكي مستندياً في ذلك، أنه قبيل حريق القاهرة كان رئيس الحزب ورجالاته يشنون حملات عدائية ضارية في صحفهم، ولاسيما صحيفة (الاشتراكي) على الوفد والقصر وبريطانيا، وكانت مقالاتهم تحرض الأمة على إحراق وإزالة أماكن معينة، ولم يكن من قبيل المصادفة أن تكون الأماكن التي تعرض عليها هي التي احترقت يوم ٢٦ كانون الثاني

عام ١٩٥٢، فضلاً عن ذلك شوهه في يوم الحريق رئيس الحزب أحمد حسين وكثير من قياداته تنتقل في شوارع القاهرة، الأمر الذي أدى إلى القاء القبض على أحمد حسين ونائبه على الرغم من عدم وجود أدلة جادة لإدانتهم^(٢٩)، ويرى (سامي أبو النور) على الرغم من دعاوي الحزب الاشتراكي ومواقفه السياسية المعلنة ضد الحكومة والملك والبريطانيين، إلا أن حقيقة دورهم كان يقف عند حد المشاركة في الحادث بغير وعي سياسي ناضج من دون أن يكون له ضلع في تدبيره^(٣٠).

أما بالنسبة للعناصر الشيوعية، فقد سعى الملك فاروق إلى محاولة الصاق تهمة الاشتراك في أحداث الحريق بهم، وفي هذا الصدد أشار حسن يوسف، وكيل الديوان الملكي (آنذاك) في مذكراته إلى أن وزير بولندا المفوض الملقب (بالكونت الأحمر) كان على صلات بهذه العناصر، وقام بإبواء أحد المتهمين في أحداث الحريق مما دعا الخارجية المصرية إلى طلب سحب الوزير البولندي المفوض، الذي لم يكن قد أمضى سبعة شهور^(٣١)، فضلاً عن ذلك أبلغ الملك فاروق السفير البريطاني بأنه توافرت لدى الحكومة المصرية دلائل قوية على نشاط المفوضية السوفيتية (سابقاً) في أحداث الحريق وصلاتها بالعديد من العناصر الشيوعية التي اشتركت في الحريق، وأشارت الوثائق البريطانية ان رجال المفوضية اليوغسلافية في مصر أشرفوا على تدريب العديد من العناصر الشيوعية وتم القبض على مئتين منهم في أحداث الحريق، هذا إلى جانب ما تبين للجنة التحقيق البريطانية أن تلك العناصر لعبت دوراً مؤثراً أثناء الحريق^(٣٢). لكن (شهدي عطية) يرى ان ما ذهبت إليه دوائر القصر أو الوثائق البريطانية في هذا الصدد ربما كان بعيد عن الواقع، إذ لا يوجد دليل جنائي يثبت تهمة تورطهم بالحادث، لاسيما ان الحركة الوطنية للتحرك الوطني (حدثو) أدانت الحادث في اليوم نفسه، وألقت تبعاته على الاحتلال وأعدائه، فضلاً عن ذلك تزامن توقيت حادث حريق القاهرة مع انعقاد المؤتمر التأسيسي للاتحاد العام للعمال^(٣٣)، ويبدو أنها كانت دلائل تنفي قيام العناصر الشيوعية بالاشتراك في الحادث بخلاف ما ذهبت إليه دوائر القصر والسفارة البريطانية.

وما تردد من اتهامات للإخوان المسلمين فيرى (طارق البشري) ان بعض العناصر منهم لاسيما أعضاء الجهاز الخاص قد انتهزت فرصة أحداث الشغب أثناء الحريق فشاركوا فيه، إلا أنه لا يوجد دليل لاتهامهم بتدبير الحادث، إلا أنه يمكن القول بأن مسألة الفساد الخلقى كانت دافعاً لاستفزاز النواز الأخلاقية والدينية لدى تلك العناصر، وأنها وجدت في حريق القاهرة مجالاً لضرب مظاهر ذلك الفساد باعتباره جانباً من عقيدتهم الجهادية^(٣٤).

اما الضباط الأحرار فإنه لا يمكن اتهامهم بحريق القاهرة؛ لأن ماضيهم الثوري وخطهم الوطني كان يباعد بينهم إمكانية التدبير للحادث، بل ظهر بينهم اتجاه للقيام باغتيال الملك والتخلص منه كرد فعل على حريق القاهرة، إذ عدوها مؤامرة حاك خيوطها القصر ونفذتها عناصر موالية له^(٣٥).

أما فيما يتعلق بالحكومة الوفدية، وعلى الرغم من أن بعض المصادر وجهت أصابع الاتهام إلى الوفد لتخاذلها في مواجهة الموقف ومن ثم تبعاته عليها، ولكن يتضح ان وراء تحركاتهم دوافع حزبية بحثة مفادها العداء للوفد وقيادته ومحاولة لإحراج النحاس باشا وإسقاط حكمه، الأمر الذي لم يكن غائباً عن رجالات الوفد، وهو ما أكده وزير الداخلية فؤاد سراج الدين لصحيفة المصري، الذي المح إلى تواطؤ القصر مع قيادة الجيش بصدد القضاء على عوامل الفتنة بهدف إحراج الوفد وإسقاط حكمه^(٣٦).

ويمكن القول أنه لا يمكن اتهام الوفد بالمشاركة في الحريق أو الإعداد له لأن الحكومة الوفدية كانت راغبة في التصدي لعناصر الفتنة والاضطراب. على الرغم من تهاون الشرطة وعجزهم في الحفاظ على الأمن والنظام وواقع الحال كان من المتعذر على الحكومة الوفدية مواجهة المؤامرة البريطانية وموقف القصر ونشاط الأحزاب المعارضة وموقف القلم السياسي الذي كان مشكوكاً في تبعيته لبريطانيا.

أما الدور البريطاني في ذلك الحادث، فقد أشارت صحيفة سوموار الفرنسية: "أن البريطانيين هم الذين دبروا الحريق وافتعلوه لإحراج مصر، لكي يرتاحوا من اضطرابات القناة التي كانت تزعجهم"، واستندت الصحيفة في دعواها على البراهين الآتية^(٣٧):

- ١- صدور الأمر إلى موظفي الشركات البريطانية في القاهرة كشركة شل وشركة الصناعات الكيماوية، بمغادرة مكاتبهم في الساعة العاشرة من صباح يوم الحريق.
- ٢- نقل بنك باركليز دفاتره وسجلاته من داره في شارع المدابغ إلى فرع الموسكر مما يدل على علمهم بحدوث الحريق.
- ٣- انقطاع رواد نادي (ترف كلوب) البريطاني في ذلك اليوم.
- ٤- عدم مجيء مدير سينما ريغولي بالقاهرة الذي اعتاد أن يكون موجوداً منذ الصباح الباكر.
- ٥- اختفاء اثنين من رعايا البريطانيين من فندق شيرد يوم الحادث.

٦- مشاهدة بعض المشبوهين المعروفين بالولاء لبريطانيا والتعاون معهم في وسط المظاهرات.

ويعزز هذا الرأي (أحمد حمروش) الذي ألقى بالمسؤولية الكاملة على بريطانيا قائلاً: "أن المخابرات البريطانية أعدت معسكراً في (كسفريت)، وجمعت فيه خليطاً من عتاة القتل والمجرمين المحترفين، وكان يجري تدريبهم فيه، وكونوا منهم مجموعات مدربة على أعمال النسف والتخريب، وكانوا يتلقون مناهج سياسية خاصة ودروساً في لغات ولهجات البلاد التي تدخل ضمن دائرة أعمالهم..."^(٣٨).

ونجد الرافي يحمل بريطانيا بشكل غير مباشر مسؤولية حريق القاهرة قائلاً: "أن أول مسؤول عن حريق القاهرة هو الاحتلال، إذ أن مجرد وجوده يدعو إلى السخط في النفوس هذا من جهة ومن جهة أخرى ان فضائع البريطانيين في القناة لاسيما (مذبحة الإسماعيلية) التي حدثت في ٢٥ كانون الثاني (يناير)، قد هيجت الشعور ضد البريطانيين، وأوصله إلى درجة الغليان...، فانصرف إلى الحريق كمظهر للعنف والغضب اللاشعوري، وتفاقم الشعور العدائي فشمّل الأجانب عامة، فاستهدفت محلاتهم بالحرق والنهب والتدمير"^(٣٩).

بينما يذكر عبد الفتاح حسن قائلاً: "كانت هنالك جمعية تدعى "أخوان الحرية"^(٤٠) وتترأسها سيدة بريطانية تدعى "فريا ستارك Freya Stark"، وتعمل بتوجيه من المخابرات البريطانية لتنفيذ مخططاتها، وتبين فيما بعد ان هذه الجمعية كانت وراء حريق كنيسة السويس يوم ٤ كانون الثاني (يناير) عام ١٩٥٢، وعلى الرغم من صدور قرار من مجلس الوزراء المصري في ١١ كانون الثاني بحلها، إلا أن نشاطها السري استمر، واشتركت في حريق القاهرة أيضاً"^(٤١).

بينما ذكر راشد البراوي قائلاً: "ان مؤامرة حريق القاهرة تم تدبيرها منذ زمن بعيد، وان الملك فاروق خطأ خطوة الأولى عن طريق تنفيذها منذ شهر بالضبط عندما أحاط نفسه بشخصيات موالية لبريطانيا ويقصد بهم (حافظ عفيفي، عبد الفتاح عمرو)، إذا تم تنفيذ المؤامرة بإيعاز من السفارتين البريطانية والأميركية، واغترفوا منه أكبر قدر من المنفعة، وكانت بريطانيا والرجعية المصرية هما المستفيدان من هذه الحوادث"^(٤٢).

مما تقدم يتضح أن طبيعة حريق القاهرة من حيث اختيار التوقيت والمكان وطرق التنفيذ، كلها تؤكد أن المخابرات أدت دوراً مؤثراً فيه لاسيما وان التدمير اشتمل على (٦١٠) منشأة أحرقت في غضون ساعات ثلاث وسارت الخطة على إشعال الحرائق في أماكن عدة

وفي توقيت واحد مما جعل من الصعب السيطرة عليها، إذ كانت المواد المستعملة في الحرائق هي (البودرة) الحارقة التي يصعب الحصول عليها بالنسبة للعامة لأن استخدامها مقتصرًا على النواحي الحربية، الأمر الذي أكد ضلوع المخابرات البريطانية في الحادث، وهو نفس الدور الذي أدته المخابرات البريطانية بعد عام من خلال تدبيره لحريق طهران عام ١٩٥٣ لإسقاط حكومة محمد مصدق^(٤٣).

ومن الجدير بالذكر هنا ان وزير الخارجية المصري (محمد صلاح الدين) أشار، بعد حريق القاهرة إلى: "أن الولايات المتحدة الأميركية هي المتهم الأول في إحراق القاهرة، وكانت المحرك الأول للأحداث التي جرت قبل الحريق وبعده، ويرجع السبب في ذلك إلى عدة أمور منها^(٤٤):"

١- أن الولايات أرادت زعزعة الطبيعة الديمقراطية للحياة السياسية في مصر، حتى يتسنى لها ضرب الحركات الوطنية.

٢- امتناع مصر عن التصويت في مجلس الأمن إلى جانب الولايات المتحدة الأميركية في مشكلة كوريا، وكانت توجيهات مصر لمندوبها في الهيئة الدولية، وأن هذه المشكلة لا ناقة لها ولا جمل، ولا تحب أن تزج في صراعات دولية، ويكفيها الاهتمام بمشكلاتها.

٣- حرصت الولايات المتحدة الأميركية على تصفية ما اسمته بالحركة الشيوعية في مصر ولذلك بادرت إلى اتهام الشيوعيين بأنهم هم الذين أحرقوا القاهرة.

بينما يذكر جمال الشرقاوي قائلاً: "منذ يوم ٢٦ كانون الثاني (يناير) عام ١٩٥٢، أشارت أصابع الاتهام إلى البريطانيين بعدهم مدبري ومنفذي القاهرة واستند على بعض الأسس منها: إنَّ البريطانيين كانوا أكثر القوى تضرراً من الأوضاع التي سادت مصر منذ السنتين السابقتين، فإلغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتا السودان، جعل الوجود البريطاني في مصر غير شرعي من الناحية القانونية، ومن جانب الدوائر الحكومية والبرلمان والملك والأحزاب السياسية وبذلك أصبحت قوات الاحتلال غير مرغوب فيها، وأصبح المركز الدولي لبريطانيا في غاية الحرج..."^(٤٥).

أما موقف الصحافة المصرية من البريطانيين، فهي لا تبرئهم من الحريق، إذ تذكر صحيفة روز اليوسف: "أن البريطانيين دبوا مؤامرة حريق القاهرة لنشر الفوضى في مصر، لاسيما ان الحركة الوطنية عقدت العزم على الكفاح من أجل الاستقلال"^(٤٦).

وترجح صحيفة الأهرام يد البريطانيين في الحريق للانتقام من الفدائيين الذين قاموا بقتل (١٢) بريطانياً انتقاماً لشهداء التل الكبير، وفتكوا بقوافل تجارية ومراكب تفتيشية بريطانية، واسروا (٨٠) جندياً بريطانياً بكامل معداتهم الحربية. أما صحيفة المصري، فتري اتهام البريطانيين بسبب قيام الفدائيين نسف مخزن ذخيرة خاص للبريطانيين في معسكر تابع لهم في أبو سلطان، إذ قتل (١٥) جندياً وإصابة (٢٠) آخرون، وقيام الفدائيين بنسف قارب بريطاني وقتلوا ركابه الستة من الجنود البريطانيين بعد هجوم اكسهايم القائد البريطاني ومعه (١٥٠٠) جندي بريطاني على أبي صوير^(٤٧).

من خلال ما تقدم نستطيع القول أن كل الشواهد والقرائن تدين بريطانيا والولايات المتحدة والملك وبعض الزعماء إدانة كاملة في تدبيرهم مؤامرة حريق القاهرة في المرتبة الأولى، فهم أول المستفيدين من ذلك للقضاء على حركة المقاومة الفدائية في القناة إذ ألق الفدائيين مضاجع البريطانيين، فضلاً عن ذلك أراد البريطانيون الانتقام من حكومة الوفد التي أقدمت على إلغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتي السودان لعام ١٨٩٩. وان المؤامرة دبّرت تدبيراً دقيقاً.

أما الطلبة فهم براء من حادث حريق القاهرة ولم يكن لهم أي دور سوى المظاهرات السلمية التي عدت بداية حريق القاهرة، والتي انتهزت فرصة لتدبير تلك المؤامرة الدنيئة من قبل المخابرات البريطانية والملك، وهذا ما أكده جمال الشراوي: "أن المظاهرات كلها ابتداءً من مظاهرات الطلبة من القاهرة وعين شمس والأزهر، ومظاهرات العمال من شبرا الخيمة والعنابر كلها لم تشترك في أي أعمال تخريبية.."^(٤٨).

فالمظاهرات التي قامت في يوم ٢٦ كانون الثاني (يناير) عام ١٩٥٢، كانت تضم عدد كبير من طلبة الأزهر وجامعة إبراهيم، واندمجوا بطلبة جامعة قواد وبلوك النظام وذلك في الساعة الحادية عشر، وبدأ الحريق أثناء تظاهرههم أمام مبنى رئاسة مجلس الوزراء وظلت ما بعد الساعة الثالثة ظهراً، في حين كانت حوادث الحريق والاتلاف والسلب يقع في وسط المدينة منذ منتصف الساعة الواحدة، وهذا يعني ان الطلبة كانوا يعيدون كل البعد عن تلك الحوادث، وهو الأمر الذي أكده شهود العيان من العامة والخاصة، وأقيلت حكومة الوفد في ٢٧ كانون الثاني (يناير) عام ١٩٥٢ وانهار الكفاح المسلح الذي تحمل عبئه طلبة الجامعة والمدارس الثانوية والأزهر بشكل أساس ورئيس^(٤٩).

أما الباحث فيميل إلى تحميل كل الأطراف مسؤولية ذلك، لأن الأحداث المتداخلة والآثار المادية والمعنوية التي أثرت في معظم الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي

المصري اثبتت مسؤولية الجميع، وبدرجات متفاوتة، باستثناء الطلبة الذين كانوا بعيدين كل البعد من الاشتراك في حريق القاهرة هذا من جهة ومن جهة أخرى كان حريق القاهرة نقطة تعد بداية النهاية للكفاح المسلح. وبهذا تنتهي صفحة من تاريخ مصر السياسي لتبدأ صفحة جديدة، من خلال تولي أربع وزارات جديدة أو ما نسميه (وزارات الموظفين)^(٥٠).

في ٢٧ كانون الثاني (يناير) عام ١٩٥٢ تعاقبت على البلاد وزارات المستقلين أو وزارات الموظفين، التي فرضت على البلاد فرضاً، لأن الشعب كان يريد وزراء تتسجم آراؤهم ومناهجهم مع حاجاتهم ومطالبهم لا موظفين كل ما يهمهم إنهم كانوا ينفذون أوامر رؤسائهم على اختلاف اتجاهاتهم، وهذا معناه عودة الحكم المطلق إلى البلاد، وتحطيم الحياة السياسية في البلاد، لأن الحياة السياسية لا تنهض بوزارات الموظفين، بل وزارات تبعث من الشعب ومن اتجاهاته العامة^(٥١).

وعلى العموم شكل علي ماهر وزارة الثالثة - وزارة التهذئة - ووجه نداءً إلى الشعب المصري ناشد فيه الخلود إلى الهدوء والسعي لتحقيق الجلاء ووحدة وادي النيل والتعويض عن المنكوبين وإقرار الأمن^(٥٢)، وسعى في ١٢ شباط (فبراير) عام ١٩٥٢ إلى التفاهم مع السفير البريطاني على تحديد موعد للاجتماع للبدء بالمباحثات التمهيدية بينهما، واجتمع مع رؤساء الأحزاب، أوضح لهم برنامج عمله وهو مقبل على مفاوضات مع السفير البريطاني وتم الاتفاق على أن يكون هذا الاجتماع في آذار عام ١٩٥٢^(٥٣)، غير أن شهر آذار كان مليئاً بالمفاجآت من بريطانيا والقصر. فعندها شعر بأنه غير قادر على إرضاءهم، قدم استقالته ولم يمض شهر على تشكيلها^(٥٤).

استقال علي ماهر وأصبح الطريق مفتوحاً أمام النوع الثاني من الوزارات وهي وزارة التطهير، ففي ٢ آذار (مارس) شكل أحمد نجيب الهلالي^(٥٥) حكومة جديدة، التي لم تكن تختلف من حيث المبدأ عن حكومة علي ماهر ولهذا السبب لم تستطع التغلب على الأزمة السياسية الداخلية، وكان باكورة أعمال هذه الحكومة هو تعطيل الدراسة بجامعة فؤاد الأول (القاهرة) وإغلاقها، واستمرار حالة الطوارئ والرقابة الصارمة على الصحافة، كما واصل تعقب ومطاردة السياسيين المعارضين، ولم تحقق حكومة الهلالي أي نجاح يذكر سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي، فقدم استقالته حكومته في ٢٨ تموز (يوليو) عام ١٩٥٢^(٥٦).

في ٢ تموز (يوليو) شكل حسين سري الحكومة الجديدة، إلا أنه لم يمض سوى ٢٠ يوماً على تشكيلها حتى ظهرت الخلافات من جديد بين الملك ورئيس الوزراء، وانفجرت أزمة حل نادي الضباط، فضلاً عن طلب رئيس الوزراء من الملك فاروق تعيين اللواء محمد

نجيب^(٥٧) وزيراً للحربية، الأمر الذي رفضه الملك فاروق، ولعل الملك فاروق أراد تعيين كريم ثابت لهذا المنصب، مما دفع حسين سري إلى تقديم استقالته في ٢٠ تموز (يوليو) ١٩٥٢^(٥٨). وشكلت وزارة أحمد نجيب الهلالي الثانية في ٢٢ تموز (يوليو) عام ١٩٥٢، وقد رأى جماعة من المسؤولين في الديوان الملكي أن عودة الهلالي إلى الحكم قد تؤدي إلى تهدئة الأوضاع داخل مصر. وبالفعل قام الهلالي بمحاولة تهدئة الموقف بين الملك فاروق والضباط الأحرار، إلا أن محاولته لم تجدي نفعاً في تهدئة الأوضاع^(٥٩)، إذ دخل النظام الملكي في مصر، الرمز الأخير من حياته، فمنذ سقوط حكومة الوفد الأخيرة، تصاعد اضطهاد الحركة الوطنية، واعتقل الآلاف من الوطنيين، وانغمست الحكومات في مسائل ثانوية، فيما أهملت المسائل الوطنية الملحة، وازداد البريطانيون تعنتاً في مواقفهم، ونتيجة لهذا كله قرر (الضباط الأحرار) أن يأخذوا زمام المبادرة بيدهم، والقيام بثورة لإسقاط النظام الملكي، واستقر الرأي على اختيار يوم ٢٣ تموز (يوليو) عام ١٩٥٢ موعداً لإعلان الثورة بعد أن كانت هنالك مقترحات بإعلانها في مواعيد أخرى متأخرة^(٦٠).

وأخيراً يرى الباحث انه من الخطأ التصور ان دور الطلبة المصريين قد توقف بقيام ثورة ٢٣ تموز (يوليو) عام ١٩٥٢، بل استمرت في نضالها ضد البريطانيين في منطقة القناة، هذا فضلاً عن ذلك كان لطلاب مصر في عهد الثورة دورهم في دعمها والالتفاف حولها والاسهام في بناء المجتمع المصري الجديد وما تلاهما وهو ما أتركه لغيري من الباحثين لتكملة ما توقفت عنده.

المصادر والهوامش:

- (١) شهدي عطية الشافعي، تطور الحركة الوطنية المصرية ١٨٨٢-١٩٥٦، القاهرة، ١٩٥٧، ص ١٢٢؛ سيرانيان، مصر ونضالها من أجل الاستقلال ١٩٤٥-١٩٥٢، ص ٣١٠.
- (٢) عبد الرحمن الرفاعي، مقدمات ثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢، ط ١، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٩٥٧، ص ٩٢.
- (٣) عصام محمد سليمان، أزمة الحكم في مصر ١٩١٩-١٩٥٢، الهيئة العامة للإسكندرية، د.ت، ص ١٨٦؛

J.C.B. Richomd, Egypt ١٧٩٨-١٩٥٢, London, ١٩٧٧, Op.Cit., P.٢١٦.

- (٤) تناقضت رواية الرفاعي مع رواية أحمد حمروش في عدة أمور منها اعداد الذين سقطوا بين الجانبين من صحراء المعركة، فقد ذكر (أحمد حمروش) ان عدد الذين سقطوا من العسكريين المصريين (٧٠)

شهيداً و(٤٠) قتيلاً من البريطانيين هذا من جهة، ومن جهة أخرى، ذكر حمروش ان الجنرال اكسهايم قائد القوات البريطانية دخل مبنى المحافظة وصافح اللواء أحمد رائق قائلاً له: "أهنئك وأهنئ جنودك على الروح التي قاتلوا فيها، ولذا لن أعاملكم كأسرى حرب ولن تخرجوا من المبنى رافعي أيديكم، وهذا عكس ما ذكره الرافي بانه تم أسر الجميع. للمزيد ينظر: جمال الشرقاوي، حريق القاهرة (قرار اتهام جديد)، القاهرة، ١٩٧٦، ص ٦٥.

(٥) طارق البشري، الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥-١٩٥٢، ١٩٧٢، ص ٥٣٠؛ عصام محمد سليمان، المصدر السابق، ص ١٨٧.

(٦) الأهرام، العدد ٢٣٧٦٨، ٢٦ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٢؛ جمال الشرقاوي، المصدر السابق، ص ٢٧.

(٧) عبد الرحمن الرافي، المصدر السابق، ص ١١٤؛ محمد عبد الفتاح أبو الفضل، تأملات في ثورات مصر على ضوء قراءات تاريخية (ثورة ٢٣ يوليو)، ١٩٥٢، القاهرة، ١٩٩٤، ص ٦١.

(٨) عبد الرحمن الرافي، المصدر السابق، ص ١١٥-١١٦.

(٩) محمد عودة، سقوط ملكية، فاروق بداية ونهاية، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ٣٠٨.

(١٠) نقلاً عن: طارق البشري، المصدر السابق، ص ٥٣٢؛ محمد أنيس، حريق القاهرة على ضوء وثائق تنشر لأول مرة، بيروت، ١٩٧٢، ص ٣٢.

(١١) جمال الشرقاوي، المصدر السابق، ص ١٠٨؛

Jean Lacoutur, and Simonne, Egypt in Transition, London Methven and Co., ١٩٥٨, P.١٠٨.

(١٢) أحمد حمروش، قصة ثورة ٢٣ يوليو (مصر والعسكريون)، ج ١، ط ٣، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٨٣، ص ١٦٩.

(١٣) كمال الدين رفعت، مذكرات كمال الدين رفعت، حرب التحرير بين الغاء معاهدة ١٩٣٦ والغاء اتفاقية عام ١٩٥٤، إعداد مصطفى طيبة، دار الكاتب العربي، القاهرة، ١٩٦٨، ص ١٦٢-١٦٤.

(١٤) أهم المنشآت التي تم حرقها: محلات شيكوريل وشملا، ومطعم وبار جروبي وكازينو بديعة وبعض الفنادق الكبرى مثل شيرو وكونتستال وسمير أميس، ومعارض السيارات أوستن وأكود بيكر وشركة الخطوط البريطانية، وبنك باكيز (احترق فيه تسعة بريطانيين)، وراديو ورنبولي وكليزر. للمزيد ينظر: عبد العزيز علي، الثائر الصامت، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٩، ص ٢٢٠.

(١٥) للمزيد ينظر: عبد الرحمن الرافي، المصدر السابق، ص ١١٨-١١٩؛ سيرانيان، المصدر السابق، ص ٣١٨.

(١٦) محمد أنيس، المصدر السابق، ص ١٥٥-١٥٦.

(١٧) محمد عودة، المصدر السابق، ص ٣١٠؛ أحمد حمروش، المصدر السابق، ص ١٧٠.

(١٨) للمزيد ينظر: حسن يوسف، القصر ودوره في السياسة في مصر ١٩٢٢-١٩٥٢، القاهرة، ١٩٨٢، ص ١٢٤.

- (١٩) أحمد حمروش، المصدر السابق، ص ١٧٢.
- (٢٠) محمد عودة، المصدر السابق، ص ٣١٠؛ محمد أنيس، المصدر السابق، ص ١٦٥؛ عصام محمد سليمان، المصدر السابق، ص ١٨٨.
- (٢١) أحمد حمروش، قصة ثورة ٢٣ تموز (يوليو)، البحث عن الاشتراكية، دار العرب للصحافة والنشر والتوزيع، د.ت، ص ١٧٥؛ سامي أبو النور، دور القصر في الحياة السياسية ١٩٣٧-١٩٥٢، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٨٧، ص ٤١٢.
- (٢٢) نقلاً عن: فرغلي علي تسن هريدي، موقف الحكومة المصرية من النشاط السياسي للطلاب، الإسكندرية، ٢٠٠٣، ص ٢٠١.
- (٢٣) شهدي عطية الشافعي، المصدر السابق، ص ١٢٣-١٢٤.
- (٢٤) محمد أنيس، المصدر السابق، ص ١٣-٥٣.
- (٢٥) سيرانيان، المصدر السابق، ص ٣٠٨-٣٠٩.
- (٢٦) نقلاً عن: طارق البشري، الحركة السياسية في مصر، ص ٥٣٦.
- (٢٧) جمال الشرقاوي، المصدر السابق، ص ٤٩١.
- (٢٨) عبد الرحمن الرفاعي، المصدر السابق، ص ١٢٠.
- (٢٩) محمد أنيس، المصدر السابق، ص ٤٠.
- (٣٠) سامي أبو النور، المصدر السابق، ص ٤٠٧؛ جمال الشرقاوي، المصدر السابق، ص ٢٣٣.
- (٣١) ما أن انتهى التحقيق في حوادث الحريق حتى بادرت وزارة الخارجية المصرية إلى سحب الوزير البولندي المفوض، وغادر مصر يوم ١٢ نيسان عام ١٩٥٢، ولكنه رفض العودة إلى بلاده والتجأ إلى المكسيك، وان زوجته يهودية من أصل روسي، ولهذا الوزير قصة، إذ مارس نشاطات هدامة عندما كان ممثلاً لبلاده في كولومبيا والمكسيك وغيرهما من بلاد أميركا اللاتينية. للمزيد ينظر: حسن يوسف، المصدر السابق، ص ٣٢٥-٣٢٦؛ جمال الشرقاوي، المصدر السابق، ص ٦٤٨.
- (٣٢) أنور عبد الملك، المصدر السابق، ص ٦٤-٦٥.
- (٣٣) شهدي عطية الشافعي، المصدر السابق، ص ١٢٣؛ جمال الشرقاوي، المصدر السابق، ص ٢٥٣-٢٥٧؛ سامي أبو النور، المصدر السابق، ص ٤٠٩.
- (٣٤) طارق البشري، المصدر السابق، ص ٥٣٠؛ جمال الشرقاوي، المصدر السابق، ص ٢٤٧-٢٥٠.
- (٣٥) طارق البشري، المصدر السابق، ص ٣٥٢.
- (٣٦) للمزيد ينظر: سامي أبو النور، المصدر السابق، ص ٤١١؛ عصام محمد سليمان، المصدر السابق، ص ١٨٩.
- (٣٧) نقلاً عن: حسن يوسف، المصدر السابق، ص ٣٧٩.
- (٣٨) أحمد حمروش، مصر والعسكريين، ج ١، ص ١٧٣.

- (٣٩) للمزيد ينظر: عبد الرحمن الرفاعي، المصدر السابق، ص ١٢٣-١٢٦.
- (٤٠) ظهرت هذه الجماعة في مصر في أيلول (سبتمبر) عام ١٩٣٩، أنشأتها المخابرات البريطانية في المناطق الاستراتيجية الخاضعة للاحتلال البريطاني، وقامت (فرياستارك) بالإشراف عليها وكان مقرها في عدن لكي تبعد عن أي شبهة اتصال بينها وبين المخابرات البريطانية، وكانت لهذه الجماعة فروع في العراق وفلسطين وبقية بلدان الشرق الأوسط مثل الأردن والسودان، وتشير المعلومات ان هذه الجمعية تمركزت في حقبة ما قبل الحرب العالمية الثانية وأثناءها في كلية الآداب جامعة القاهرة، وفي هذه الكلية كان يرأس قسم الآداب مستشرق اسمه البروفسور (سكيف)، وكان ذكياً، وواسع العلاقات والصدقات واستطاع ان يجند اعداد كبيرة من طلاب قسمه لجمعية أخوان الحرية، إذ كانت تعمل في مصر تحت إشراف المستر (ونالد فايد) ويساعده الشيخ حسن الزواوي. للمزيد ينظر: جمال الشرفاوي، المصدر السابق، ص ٤٢٧-٤٢٨؛ محمود متولي، مصر والحياة الحزبية والنيابية، دار الثقافة للطباعة والنشر، ١٩٨٠، ص ٥٢٦.
- (٤١) عبد الفتاح حسن، ذكريات سياسية، دار الشعب، القاهرة، د.ت، ص ٩٧.
- (٤٢) راشد البراوي، حقيقة الانقلاب الأخير في مصر، ط ٢، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٥٢، ص ٣٠٩.
- (٤٣) سامي أبو النور، دور القصر في الحياة السياسية في مصر، ج ٢، ص ٤١٦.
- (٤٤) حسن دوح، كفاح الشباب الجامعي على القناة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٣، ص ١٠١؛ جمال الشرفاوي، المصدر السابق، ص ٤٦٤-٤٦٦.
- (٤٥) للمزيد ينظر: جمال الشرفاوي، من الذي أحرق القاهرة، الطليعة "مجلة"، العدد الأول، السنة الثانية عشر، يناير ١٩٧٦، ص ٤٨-٦٥.
- (٤٦) روز اليوسف في ١٨ شباط (فبراير) ١٩٥٢، نقلاً عن: فرغلي علي تسن هريدي، موقف الحكومة المصرية من النشاط السياسي للطلاب، ص ١٩٨.
- (٤٧) المصدر نفسه.
- (٤٨) جمال الشرفاوي، المصدر السابق، ص ٥٤٨.
- (٤٩) أحمد حمروش (مصر والعسكريون)، ص ١٧٤؛ محمد أنيس، المصدر السابق، ص ١٦٥.
- (٥٠) وزارات الموظفين: وهي التي يكون رؤوسها لا علاقة لهم بالسياسة أو الأحزاب السياسية، ولم يكن لهم برامج، وهم في الأصل من كبار الموظفين، وأعضاؤها من كبار الموظفين أيضاً لا من رجال السياسة.
- (٥١) عبد الرحمن الرفاعي، المصدر السابق، ص ١٢٩؛ عصام محمد سليمان، المصدر السابق، ص ١٩٢.
- (٥٢) عبد الفتاح حسن، المصدر السابق، ص ١٠١.
- (٥٣) د.ك.و.ع، ملفات البلاط الملكي، المفوضية الملكية العراقية في القاهرة، تسلسل الملف ٣١١/٢٦٧١، تاريخها ٢٨ شباط ١٩٥٢، و ٢٢، ص ٧٤.

(٥٤) سيرانيان، المصدر السابق، ص ٣٣٢.

(٥٥) أحمد نجيب الهلالي: ولد عام ١٨٩١ بأسيوط تخرج من كلية الحقوق بجامعة فؤاد الأول عام ١٩١٢ أصبح وزيراً للمعارف عام ١٩٣٤، انضم إلى حزب الوفد عام ١٩٣٧، وفي عام ١٩٥٠ رفض الاشتراك في حكومة النحاس الأخيرة، وفي عام ١٩٥١ بدأت اتصالاته مع رجال القصر البريطانيين والأميركيين، وهاجم الوفد بعد قرار الغاء معاهدة ١٩٣٦، الأمر جعل الوفد باتخاذ قرار فصله من الحزب، رأس الوزارة لأول مرة خلقاً لعلي ماهر في ١٢ آذار ١٩٥٢، وشكل لجان التطهير، وفرض الرقابة الشديدة على الصرف، استقال في ٢٩ حزيران عام ١٩٥٢، عاد إلى الحكم مرة أخرى في ٢٢ تموز عام ١٩٥٢، توفي في كانون الأول عام ١٩٥٨. للمزيد ينظر: أحمد عطية الله، المصدر السابق، ص ١٢٩٣؛ عبد الوهاب الكيالي، كامل الزهيري، المصدر السابق، ص ١٠٦.

(٥٦) للمزيد ينظر: يونان لبيب رزق، تاريخ الوزارات المصرية ١٨٧٨-١٩٥٢، الأهرام، القاهرة، ١٩٧٥، ص ٥٢٣؛ عبد الفتاح حسن، المصدر السابق، ص ١٠٥.

(٥٧) محمد يوسف محمد نجيب: ولد عام ١٩٠١ في الخرطوم في السودان من أسرة ارستقراطية عسكرية، دخل المدرسة الحربية بالقاهرة عام ١٩١٧، وفي عام ١٩١٨ بدأ الخدمة وتلقى التعليم العسكري، وفي عام ١٩٢٤ خدم في الجيش حتى رقي لا على المراتب، حصل على الليسانس الحقوق عام ١٩٢٧، التحق بقسم الدراسات العليا، وفي عام ١٩٤٨ رقي لرتبة لواء اشترك في حرب عام ١٩٤٨، وجرح فيها، انتخب عام ١٩٥١ رئيساً لمجلس إدارة نادي الضباط، شكل وزارته الأولى في ١٨ حزيران عام ١٩٥٢، وانتخب رئيساً للجمهورية الأولى لمصر. للمزيد ينظر: أحمد عطية الله، القاموس السياسي، ط ٤، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٠، ص ١٢٧.

(٥٨) عبد الرحمن الراجعي، مقدمات ثورة ٢٣ (يوليو)، ص ١٥٦.

(٥٩) للمزيد ينظر: يونان لبيب رزق، المصدر السابق، ص ٥٢٦؛ عصام محمد سليمان، المصدر السابق، ص ١٩٨.

(٦٠) موسى صبري، قصة ملك وأربعة وزارات، سلسلة كتاب اليوم، العدد ٧١، ١٩٧٣، ص ٩٨؛ أحمد حمروش، مصر والعسكريون، ص ٢٠٧.

Abstract

On the day of ٢٦ January ١٩٥٢, Cairo went of fire. That was the beginning of a complete deterioration in Egypt and the end of armed struggle. Therefore, the authority tried to control everything and to regain fist of events.

Cairo fire was not only the end of a popular uprising that took place for the first time in the modern history that used the armed insurgence at the beginning of subsequent developments which changed completely the future of Egypt. It was the beginning of a revolution of ٢٣ September ١٩٥٢.

The question here: were the students responsible for Cairo Fire? If not so, then what was their attitude towards the fire? It seems that the determination of this responsibility is difficult but not impossible. After discussing the total aspects and shedding light on the suspicions we managed to arrive at the conclusion.

We can say that all the evidences and proofs accuse G. Britain and the United States and King Faruq completely for setting on the fire in the first place. They are the first to benefit from this to end the sacrificing movement in the Suez Canal region. In addition to the above, the British wanted to revenge Al-Wafd cabinet that abrogated the Agreement ١٩٣٦ and Sudan ١٨٩٩ Agreements.

Students are free of guilt. They had no role but peaceful demonstrations which set the beginning of fire the fire which seized the plot of the British intelligence and the King.